

المصطلح العلمي وقابلية اللغة العربية لتوليده

سليمان حسيكي (*)

تطور مفهوم المصطلح

المصطلح في اللغة، من مشتقات الفعل «صلح»، ومصدره «الإصلاح»، قال أحمد بن فارس اللّغوي: «الصّاد واللام والحاء أصل واحد يدلّ على خلاف الفساد»⁽¹⁾. وجاء في لسان العرب «اصطلحوا وصالحو واصلحوا واصلحوا بمعنى واحد»⁽²⁾، وكلاهما يعني أنّ الجذر الثلاثي للفظة (مصطلح) كان يعني «الصلح» أو «الصّلاح» ضدّ الفساد، ولم يكن يدلّ على شيء من المعنى الذي اكتسبه في العصور التالية، وأنّ الفعل (اصطلحوا) لم يكن يعني أكثر من ائتلاف القوم بعد الاختلاف.

وبفعل التطور الذي طرأ على معاني الألفاظ ودلالاتها، صُقل هذا اللفظ (المصطلح) وأضيف إلى معناه الأوّل معنى جديد، أوضحه الزّبيدي بقوله: «الإصطلاح اتّفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص»⁽³⁾، وفي ذلك إشارة إلى أهميّة «اتّفاق» العلماء المشتغلين في الحقول العلميّة، وفي الدّراسات اللّغويّة على إعطاء كلمة ما دلالة جديدة، وأنّ «اتفاقهم» هذا يعطي الكلمة معنى جديداً، قد يختلف إلى حدّ ما عن المعنى المعجمي، ويكسبها دلالة جديدة قد تختلف عن الدّلالة اللّغوية المتعارف عليها سابقاً، ممّا يفيد أنّه لا بدّ في كلّ مصطلح من تجاوز المعنى اللّغوي والخروج منه إلى معنى خاص يناسب المفهوم الذي يعبر عنه في مجال اختصاص معيّن ليكون مصطلحاً.

(*) أستاذ في الجامعة اللبنانية - كلية التربية.

(1) أحمد بن فارس: معجم مقاييس اللّغة، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، 1366هـ - 1371هـ (مادّة صلح).

(2) ابن منظور: معجم لسان العرب، دار صادر وبيروت، بيروت، 1955. (مادّة صلح).

(3) الزّبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الستار أحمد فراج وآخرين، راجعته لجنة فنيّة من وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، 1965 - 1977. (مادّة صلح).

وتناول المختصون مفهوم المصطلح وما يشتمل عليه من عناصر أو مكونات تغني المباحث العلمية، وما يؤدّيه المصطلح نفسه من وظيفة، وما يضطلع به من دور، فاعتبر عبد السلام المسدي أنّ «مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفية وعنوان ما به يميز كل واحد منه عما سواه. وليس من مسلك يتوسّل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية حتى لكانها تقوم من كل علم مقام جهاز من الدوال ليس مدلولاته إلا محاور العلم ذاته»⁽⁴⁾.

ويرى آخرون أنّ المصطلح «تسمية فنية تتوقف على دقتها ووضوحها معرفة الأشياء والظواهر، بسيطها ومركبها ثابتها ومتغيرها»⁽⁵⁾، وأنّه كلمة أو مجموعة من الكلمات «تتجاوز دلالتها اللفظية والمعجمية إلى تأطير تصورات فكرية وتسميتها في إطار معيّن، تقوى على تشخيص وضبط المفاهيم التي تنتجها ممارسة ما في لحظات معينة»⁽⁶⁾. وهو بهذا المعنى يستطيع أن يمكّن بالعناصر الأساسية الموحدة للمفهوم، ويتمكّن من تأطيرها في قالب لفظي يمتلك قوة تستطيع تجميع وتكثيف ما يبدو مشتتاً. وقيل إنّ المصطلح «ينتمي دون ريب إلى المنظومة الفكرية والفلسفية للمحيط الذي يولد فيه، ويكتسب مناعته وخصوصيته من طبيعة اللون المعرفي الذي يقتضيه ويلتزمه»⁽⁷⁾.

إذاً المصطلح هو لفظ موضوعي، يتواضع عليه المختصون بقصد أدائه معنى معيّن بدقّة ووضوح، بحيث لا يقع أيّ لبس في ذهن القارئ أو السامع لسياق النصّ⁽⁸⁾، ويتخذ للتعبير بلفظ واحد، في أغلب الأحيان، عن معنى أو فكرة لا تستوعبها لفظة واحدة، ولهذا أطلقت عليه هذه التسمية، أي أنّه يُصطلح به على تأدية المعنى المقصود⁽⁹⁾ للمفهوم الذي هو نتاج حضاري. ولكن هذه التعاريف، وكلّها يشير إلى فاعلية المصطلح بوصفه أداة تخاطب وتواصل ما بين المختصين الذين يؤلّف ما بينهم نسب التخصص، لا تعني أنّ المصطلح العلمي باستطاعته استقصاء كل دقائق المفهوم العلمي الذي يعبر عنه، أو إحاطته إحاطة جامعة بدقائق المفهوم المسمّى به، بل يكفي الاتفاق بين المختصين على ذلك، مع وجود علاقة بين المصطلح ودلالته، سواء أكانت العلاقة حقيقية أم مجازية، من قريب أو بعيد⁽¹⁰⁾، فالاتفاق هو الأصل وما سواه تبع له.

(4) عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات، تونس، 1984، ص 11.

(5) صلاح فضل: «إشكالية المصطلح الأدبي بين الوضع والنقل»، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، المغرب، 1988، ص 59.

(6) أحمد بو حسن: «مدخل إلى علم المصطلح» مجلة الفكر العربي المعاصر، عدد 60/61، سنة 1989، ص 24.

(7) رضوان بن شقرون: «إشكالية المصطلح في نقد الأدب الإسلامي الحديث»، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بفاس، مرجع سابق، ص 87.

(8) جبور عبد النور: المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، بيروت، 1979، ص 252.

(9) مجلة قضايا عربية، عدد 2، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، 1974، ص 139.

(10) تمام حسان: «نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية»، مجلة اللسان العربي، المجلد 11، جزء 1، سنة 1973، ص 297.

وهكذا تكتسب الكلمة العربية القديمة الأصيلة، أو المولدة المُحدثة، شحنة دلالية تخرجها من طور الضياع والإهمال في ثنايا المعاجم إلى طور من الانتشار في فكر العلماء والذويوع عبر كتاباتهم.

لكن، هل يعني ذلك أن للعلماء الحق في إطلاق ما يختارون من الألفاظ المصطلحية على ما يعرض لهم من المعاني، حتى ولو لم يكن بين اللفظ القديم والمعنى الجديد ارتباط يسوّغ هذا الإطلاق؟

إشكالية المصطلح وظروف تشكّله

إنَّ إشكالية المصطلح تُعدُّ من أعقد إشكاليات العصر، سبّبتها الثورة المنهجية التي أغرقت أذهاننا بفيض من المصطلحات لا قبل للمتلقّي - بمختلف أشكاله ومستوياته - باستقبالها وفرزها وهضمها، وطالما أنه لا توجد ضوابط للمصطلح، باستثناء ما تقرّه مجامع اللّغة العربية، والذي يبقى محدود الانتشار، فقد تجرّأ الكثيرون على اقتحام مجال المصطلح والاجترار فيه، ممّا خلق لبساً وتعمية وتناقضاً وغموضاً ليس من السهل تجاوزه. وقد حاول العرب منذ أوائل القرن التاسع عشر تهئية العربية لاستيعاب المستحدث من أسماء المفاهيم والأشياء التي أنتجتّها الحضارة الحديثة، لكن تجربة «التوليد المصطلحي» لم تكن ناضجة أو مبنية على أسس منهجية لغوية تدعم نظرية العمل المصطلحي، وإنّما كان واضعو المصطلحات مترجمين يعرفون اللغات التي يترجمون منها خاصّة، يعينهم شيوخُ أزهريون يعرفون اللغة العربية. وقد كان عملهم قائماً على ثلاثة أسس: الأوّل هو «الاقتباس»، أي «إحياء التراث»، بالأخذ من المصادر العلمية واللغوية العربية القديمة، وإحياء ما فيها من مصطلحات أو من ألفاظ لغوية عامّة عدّت صالحة لمقابلة المفاهيم الحديثة؛ والثاني هو الترجمة الحرفية، إذ يُكتفى بنقل معنى المصطلح الأجنبي نقلاً حرفياً إلى العربية، والثالث هو «الإقتراس»⁽¹¹⁾.

وفي ظل غياب المنهجية الواضحة لقواعد وضع المصطلح، والتسرّع الذي طغى على وضع المصطلحات، غني مجمع القاهرة بالتوليد المصطلحي منذ دورته الأولى سنة 1934، حيث تكوّنت فيه لجنة سُمّيت «لجنة الأصول العامة»، غير أنّ هذه اللجنة لم تهتمّ بوضع منهجية عامّة في التوليد المصطلحي، ذات مبادئ وقواعد نظرية وتطبيقية تكون مرجعاً عاماً يُعتمد في أعمال المجامع المصطلحية بل اكتفت في الدورة الأولى بالنظر في أربعة أصول هي: «التضمين ونيابة بعض الحروف عن بعض، التعريب، التوليد، الاشتقاق»⁽¹²⁾. وقد ترتب على هذا الوضع ألفاظ تعوزها الدقة، والإبهام مسيطر عليها،

(11) إبراهيم بن مراد: «توليد المصطلح العلمي العربي الحديث: القضايا والإشكاليات»، ضمن ندوة «اللغة العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين»، نظمتها دولة البحرين من 11 - 14 سبتمبر 1995، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1996، ص 39.

(12) قرارات مجمع اللغة بالقاهرة، مجلّة مجمع اللغة العربية (1)، سنة 1934، ص 28 - 37.

وذلك يناقض استيعاب المعرفة العلمية لدى الدارسين، خصوصاً في ما يتعلق بالاقتباس والتعريب.

ولعلّ أبرز المشاكل والاضطرابات التي تعترض وضع المصطلحات ونقلها إلى العربية، دالاً ومدلولاً، سواء في مستوى النظريات والتطبيق، ناتج عن الاختلافات في الترجمة، التي تعتبر من الأسباب التي أثّرت تأثيراً مهماً في وضع المصطلحات، وأسهمت في إشكالية توليد المصطلح، منها⁽¹³⁾:

1 - تكرار الاختلافات القديمة في المصطلحات الحديثة، مثل الخلط بين: الصوت الصامت والصوت الساكن للتعبير عن (Consone). والحركة وصوت اللين والصائت للتعبير عن (Voyelle).

2 - الاختلافات الناتجة عن مفهوم معروف لم يعتنَ به اعتناء خاصاً حتى لا يردف بغيره، من ذلك: المتكلم، المستمع، الباث، المتقبل والمرسل إليه (Auditeur, Locuteur). اللغة واللسان - اللغة والكلام (Langue et parole).

3 - الاختلافات الناشئة عن نزعتي المؤلفة والتجديد، مثل: الإدغام، التماثل، المشابهة (Assimilation). التباين، التغاير (Dissimilation). التضمن، التداخل (Enchassement).

4 - الاختلافات الناشئة عن اللغات المترجم منها، وهي تفيد نفس المعنى، مثل: النبر أو النبرة (Accent). نبر الكلمة (Accent de mot). نبر الجملة (Accent de phrase).

5 - الاختلافات الناتجة عن السياقات التي تبين أنّ معاني المصطلحات الحديثة تتكيف بحسب توزيعاتها: مورفيم، الوحدة الصوتية، عوالم صيغة (morphem(s)). ثابت، حال الثبات، حال الاستقرار - الآني (Synchronique).

6 - الاختلافات الناتجة عن نوعي التعريب والترجمة لأسباب مرحلية: الفونيم، الصوت، الصوت اللغوي (Phoneme). السيمية، علم الدلالات (Semantique). السيمولوجيا، علم العلامات (Semiologie).

7 - تحويل المصطلح من مفهوم حديث إلى مفهوم حديث آخر: الالسنية (Dialectologie). علم الالسنية (Linguistique). الالسنية (Dialectologie). ثم (Linguiste).

(13) انظر: محمد رشاد الحمزاوي: المنهجية العامة لترجمة المصطلح وتوحيدها وتنميطها، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص 50 - 51.

صياغة المصطلح العلمي

صياغة المصطلح العلمي وتعميمه والاتفاق عليه، كانت وما تزال مشكلة قائمة في جميع اللغات⁽¹⁴⁾، بل هي في البلدان المتقدمة أكثر وضوحاً وحدة، حيث تعرض مراكز البحوث والدراسات في الدول المتقدمة، علمياً وتكنولوجياً، كل يوم، عدداً كبيراً من المفاهيم العلمية الجديدة، تحتاج إلى مصطلحات تعبر عنها بدقة وأمانة، ولا يمكن الوصول إلى ذلك إلا بعد وعي تامّ للحقيقة العلمية الجديدة التي تبحث عن مصطلح يمثلها، ثم إدراك عميق للأصول اللغوية ووسائل نموها وتطورها. وبالرغم من أنّ «المصطلح يمثل الشكل للمفاهيم العلمية الجديدة، فإنه كثيراً ما يمسّ جوهر الحقيقة العلمية المراد التعبير عنها، بشكل أو بآخر، حتى أصبح من الأمور المسلّم بها اليوم أنّ من أهمّ العقبات التي تواجه البحث العلمي ولغته في مختلف البلدان العربية هي العثور على مصطلح عربي ملائم»⁽¹⁵⁾ للكلمات والمفاهيم العلمية الجديدة القادمة من البلاد الأجنبية، لأنّ المصطلح هو الوسيلة الرئيسة لتكوين المعارف وتنظيمها وتطورها⁽¹⁶⁾، وهو شبيه بالاسم للإنسان المتحضّر في مجتمعه، يدلّ بشكل نوعي و«رسمي» على مفهوم واحد.

وعلم المصطلح بمفهومه الحديث علم معقّد، تشترك فيه جملة علوم مثل: «علم اللغة»، و «المنطق»، و «علم الوجود»، و «علم المعلوماتية»، وحقول التخصص العلمي والأدبي والفني، كلّ على حدة، أحياناً، وبلاشتراك في ما بينها أحياناً أخرى، وكلّ ذلك الاشتراك يخدم تنظيم العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبّر عنها⁽¹⁷⁾.

ومنذ بداية عصر النهضة العربية أصبح الاهتمام بصياغة المصطلحات العلمية هدفاً للعلماء واللغويين العرب، في مختلف البلدان العربية، سواء على الصعيد الشخصي الفردي أو على الصعيد الرسمي المؤسسي، حيث بذل المترجمون جهوداً لا صطناع الطرق التي تمهّد لهم السبيل لصياغة المصطلحات العلمية، فحاولوا أولاً، إيجاد ألفاظ ومصطلحات عربية تقابل الألفاظ والمصطلحات الأجنبية، ولم يقيدوا أنفسهم بالألفاظ العربية دائماً، وكانوا إذا وجدوا أنّ اللفظ العربي قد أهمله المتكلمون بالعربية أنفسهم، وبدأوا يستعملون اللفظ الأجنبي، أو لفظاً قريباً منه، فضّلوا اللفظ الجديد على اللفظ القديم؛ وفي الخطوة الثانية، كانوا إذا عجزوا عن العثور على لفظ عربي يؤدّي المعنى المطلوب، أو يقابل اللفظ الأجنبي نقلوا اللفظ أو المصطلح الجديد كما هو ورسموه

(14) عبد الكريم البائي: «تجربتي في تعريب المصطلحات العلمية»، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلّد 52، الجزء 4، تشرين أول 1978، ص 614.

(15) حسني سبيح: «تعريب علوم الطب»، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلّد 60، الجزء 4، ص 632.

(16) شاكر الفخام: «قضية المصطلح العلمي وموقعه في نطاق تعريب التعليم العالي»، المرجع السابق نفسه، ص 692.

(17) صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، ط 11، دار العلم للملايين، بيروت 1960، ص 349.

بحروف عربية، وهذا ما يسمّى اليوم «التعريب». وإذا كانت الحروف العربية خالية من الشكل تماماً، لجأوا إلى الطريقة القديمة، فبيّنوا بالكلمات طريقة نطق هذه الالفاظ، ثمّ اتبعوا ذلك كلّ بتفسير للمصطلح الجديد، أو تعريف له في جملة واحدة أو أكثر⁽¹⁸⁾.

لكن، مهما اتّسمت تلك الجهود بالجدية فإنّها كانت، في أغلب الأحيان، ارتجالية ومتسرّعة، وبعيدة عن الوفاء لمنهجية واضحة محدّدة، الأمر الذي وسم الكثير من المصطلحات بسمة «شخصية» مستمدّة من مصدر الثقافة العلمية التي ينهل منها صاحبها، فرنسية أو إنكليزية أو ألمانية. ومما يزيد الأمر تعقيداً أنّ المصطلح، في أغلب الأحيان، يكون في اللّغة الأصلية غارقاً في الإبهام المجازي أو التشبيه التمثيلي. علماً أنّ استعمال الالفاظ الحقيقية في صوغ المصطلح أو تعريفه لتحديد معناه أولى من استعمال الالفاظ المجازية، وفهم الفاظ التعريف بمعانيها الحقيقية أولى كذلك من فهمها بدلالاتها المجازية، إذ إنّ «الفاظ التعريفات تُحمل على معانيها الحقيقية»⁽¹⁹⁾. لكن استخدام الالفاظ بمعانيها الحقيقية وحدها في صوغ المصطلح، أو في تعريفه بعد صوغه أمر متعذّر في أغلب الأحيان، ويبدو أنه نوع من التحجير يقيّد حركة التفكير ويحمل واضع المصطلح أو صانع تعريفه على استخدام الالفاظ مرادفة له أو مضادّة، ولا تفي بالغرض، كأن يقول: التمييز: التفسير أو التبيين.

ويبدو أنّ هذا الوضع الاصطلاحي أدّى إلى الاعتقاد بأنّ وضع المصطلحات سيبقى بأيدي المختصّين، وبمبادرات فردية، لمُدّة طويلة، وسيتنافسون مع المعجميين، ممّا أدّى إلى تراكم في الالفاظ العلمية وتنوّعها لتأدية الفكرة الواحدة. وأصبح لكل خبير مختصّ من القناعة ما يجعله يدافع عن صحّة طريقته في وضع مصطلحاته، اعتماداً على الصورة التي بها عالج اللّفظ الأجنبي، والتي طابقت تصوّره الشخصي لابتكار المصطلحات. وهو يميل إلى أساليب الوضع الاصطلاحي كلّها أو بعضها، وقد يحدّد استخدام الترجمة والاشتقاق والنحت أو التعريب، حسب الحالات وتفضيل شخصي لإحداها. أمّا اللّغوي، فيسخرها كلّها أو واحدة حسب الصور الطارئة، ليضع المصطلح في خدمة من يحتاج إليه حتى ولو كان الاحتياج نظرياً⁽²⁰⁾.

واعتبر وضع المصطلحات قضية لا بدّ من معالجتها برمتها، بحيث اتّسعت دائرة النقاش بعدما كان الأمر محصوراً في المجامع المتخصصة، إنطلاقاً من أنّ «المصطلحات واللّغة كلتاها وسيلة لا غاية، والمهم هو الاستعمال، والعلماء

(18) محمد علي الزركان: «تجربة الكتابة العلمية باللّغة العربية»، ضمن بحوث المؤتمر العلمي الأوّل حول: الكتابة العلمية باللّغة العربية، جامعة العرب الطبية - بنغازي، بالاشتراك مع معهد الإنماء العربي، واليونيسكو، آذار 1990، ص 487.

(19) أيوب الحسيني (أبو البقاء): معجم الكليات، تحقيق عدنان الدرويش ومحمد المصري، مجلد 5، وزارة الثقافة السورية، 1983، ص 277.

(20) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في القديم والحديث، القاهرة، 1955، ص 130.

والمختصّصون والمؤلفون والمترجمون هم الذين يصوغون المصطلحات بحسب الحاجة العلميّة إليها... وما الفائدة من تكديس مجاميع المصطلحات والمعاجم الفنيّة الضخمة لتبقى حبيسة الرفوف دون استعمال⁽²¹⁾، ممّا دفع جميل صليبا إلى اقتراح إنشاء مجمع واحد يمكننا من فرض المصطلح النوعي المنتقى من القوائم المعروضة عليه للموافقة، وإدراجه في اللّغة العلميّة دون أن يبادر المجمع الموحد بدوره إلى ابتكار لفظ جديد⁽²²⁾.

لذا، برز اهتمام اللغويين وغيرهم بقضية المصطلح في مظهرين: أولهما وضع معاجم عربيّة مكتملة لمصطلحات اللّغة، حيث بادر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، منذ العام 1962 بوضع المصطلحات اللغوية العصرية⁽²³⁾، بإيعاز من أحد أعضائه، إبراهيم أنيس، وذلك بغية وضع معجم عربي في المصطلح اللغوي على غرار ما يوجد في اللغات العصريّة الأخرى، ثمّ أضاف محمد رشاد الحمزاوي معجماً مخصّصاً للمصطلحات اللغوية العربيّة الحديثة⁽²⁴⁾، يشمل مصطلحات مجمع اللغة وغيره من اللغويين، والمظهر الثاني ينحصر في ضبط قوائم من المصطلحات التفسيرية تذيّل بها المؤلفات في علم اللغة الحديث. وكان أول من اعتنى بهذه القضية هو محمود السعران، وذلك منذ 1958⁽²⁵⁾، حيث وضع قائمة من المصطلحات العربيّة لمقابلاتها الإنكليزيّة، متوخياً في ذلك التجديد والابتعاد عن المصطلحات القديمة، وذلك عكس ما فعله يوسف السودا⁽²⁶⁾، عندما سعى إلى تجديد المصطلح اللغوي الحديث، وتلاهاتين الخطوتين محمد رشاد الحمزاوي⁽²⁷⁾ وعبد المجيد عطية بمشاركتها في ترجمة مصطلحات مؤلف اللّغوي الفرنسي Martinet. وازدادت العناية بالموضوع في ما كتبه حمادي صمود⁽²⁸⁾، وعبد السلام المسدي⁽²⁹⁾، وغيرهما ممّن بذلوا جهوداً في مجالات المصطلح⁽³⁰⁾.

- (21) مجلة اللسان العربي: السنة 11، الجزء 1، سنة 1974، ص 280.
- (22) جميل صليبا: «تعريب الاصطلاحات العلميّة»، مجلة مجمع اللغة العربيّة، دمشق، السنة 28، عدد كانون الثاني 1953، ص 21.
- (23) مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة: مجموعة المصطلحات العلميّة والفنيّة، ج 137/30؛ ج 91/4؛ ج 51/6؛ ج 7/85؛ ج 35/8؛ ج 101/9؛ ج 127/10.
- (24) محمد رشاد الحمزاوي: «المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربيّة»، حوليات الجامعة التونسية، ج 14، سنة 1977، ص 11.
- (25) محمود السعران: اللغة والمجتمع رأي ومنهج، القاهرة، 1958، ص 184 - 193.
- (26) يوسف السودا: الأحرافية، بيروت، 1960، ص 19 - 22.
- (27) محمد رشاد الحمزاوي: «المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربيّة»، حوليات الجامعة التونسية، مرجع سابق، ص 12.
- (28) حمادي صمود: معجم لمصطلحات النقد الحديث، حوليات الجامعة التونسية، ج 14، 1977، ص 125 وما بعدها.
- (29) عبد السلام المسدي: الأسلوب والأسلوبية.. تونس، 1977، ص 125 - 233.
- (30) أنظر محمد رشاد الحمزاوي: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنظيمها، مرجع سابق ص 48 - 49.

ازدواجية المصطلح العلمي ومحاولات توحيد

واجهت اللّغة العربية في القرن العشرين مشكلة خطيرة تتلخّص في ازدواجية المصطلح العلمي والتقني في مختلف البلدان العربيّة، ونعني بذلك تعدّد المصطلحات العربيّة للمفهوم الواحد واختلافها من بلد إلى آخر؛ وإن عدنا إلى المراحل التاريخية الحديثة التي مرّت بها البلدان العربيّة، فإنّنا نجد جذور فكرة التوحيد الاصطلاحي منذ أن انفصلت بلاد العرب عن السلطنة التركية في نهاية الحرب العالمية الأولى⁽³¹⁾.

واعتُبر التوحيد المصطلحي مسؤوليّة قوميّة عربيّة تشترك فيها كل الاقطار العربية بمجهودها ومنجزاتها في مجال التعريب، ويجسّد ذلك المجهود في وضع مصطلحات واحدة ضمن معجم، لغته هي العربيّة، تُضاف إليها لغة أجنبيّة على الأقل. وينبغي أن تحدّد ألفاظه تحديداً علمياً مختصراً يرتبط بالحجم والأهميّة المقرّرة لذلك المعجم، الذي يجب أن يحتوي على الألفاظ الأكثر قابلية في العربيّة، ويضمن رواجه بتعهّد الحكومات العربية باستعماله في كل مؤسّساتها⁽³²⁾. وقد رأى مصطفى الشهابي أنّ وضع المصطلحات سيبقى لمُدّة طويلة من صنع البادرات الفرديّة بالإضافة إلى عمل المؤسّسات. ويشكل ذلك مصدراً لا ينفد من الخلافات الاصطلاحية التي ستتطوّر وتتكاثر تكاثر الافكار الشخصية والطرق المستعملة، كذلك بما يوليه هؤلاء وأولئك من أفضليات اصطلاحية⁽³³⁾.

لذا، طرحت قضية توحيد المصطلح في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، منذ نشأته، وكذلك في مكتب تنسيق التعريب، وأعلنت في قرارات مثبتة في مجموعة القرارات العلمية والفنية⁽³⁴⁾، وفي بحوث لم تتجاوز العشرة سنة 1965⁽³⁵⁾، وكان الاهتمام بها قد ازداد منذ سنة 1955 إلى سنة 1961، فعالجها الأخصائيون والمصطلحيون، حيث انقسموا إلى نزعتين: إحداهما تعتمد التراث، والأخرى العلوم الحديثة مع تأكيد النزعة الثانية على المبادئ التالية⁽³⁶⁾:

أ - الاتفاق على منهجية عامّة، ولو كانت إجباريّة لمواجهة البلبلة في المصطلحات العلمية.

ب - اعتماد الترجمة أو التعريب إطلاقاً، أو تخصيص ميدان كل واحد منهما بحسب العلوم.

(31) محمد رضا الشبيبي: «توحيد المصطلحات»، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، السنة (8)، 1955، ص 131.

(32) محمد المنجي الصيادي: التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1980، ص 78.

(33) مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، السنة (7)، 1954، ص 159.

(34) مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية والفنية، القاهرة، 1963، ص 201.

(35) محمد رشاد الحمزاوي: العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، تونس، 1982، ص 88 وما بعدها.

(36) محمد رشاد الحمزاوي: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنظيمها، مرجع سابق، ص 57.

ج - الإعراض عن النَّحت عامة، إلاَّ عند الضرورة.

د - ترك الكتب القديمة تماماً أو الاخذ منها بحذر.

هـ - التوحيد لا ينشأ من الترجمة وغيرها، بل من وجود نظريات علمية عربية تؤيد التأليف، وتوازr الانتاج وتنسّق المعارف في نظام عام موحد، مثلما هو الشأن في العلوم الأوروبية وغيرها.

وتركّزت جهود المجامع أساساً على الاشتقاق، ولكنّها لم تقدر على مجارة حركة الكشوفات السريعة، ولم تعمل على تعميم إنتاجها الاصطلاحي، والخوض في غمار الحياة العملية بواقعها الصناعي والاقتصادي، ممّا أدّى إلى إبقاء العربية في دائرة الخاصة، كما قلّ من ذبوعها بين الطبقات المحدودة الثقافة. حتى إنّ العلميين والتقنيين وجدوا أنفسهم في غربة علمية لمّا قفلوا راجعين إلى أقطارهم، بعد التخصص في البلدان الأجنبية؛ إذ إنهم لم يتكيفوا سريعاً بالبيئة العلمية التي وجدوها، ولا بالأجهزة والآلات التي وردت عليهم من بلدان لم يمارسوا فيها نشاطهم العلمي والتقني، فعجزوا عن إيجاد أسماء لها باللغة العربية الفصحى، فزاد ذلك في البلبلة العلمية السائدة قبلهم، وهذا واضح في ما جدّ من ترجمات للمؤلف الواحد في علم أو اختصاص معيّن، إذ يتبيّن أنّ «نفس الآلة يتغيّر اسمها من ترجمة إلى أخرى، وأنّ نفس الصيغة العلمية يطرا عليها تحولات لا حدّ لها ولا طائل من ورائها، إضافة إلى أنّ المترجم يضيف من عنده ما يضيف»⁽³⁷⁾.

ومن طبيعة أي لغة أن يصبح فيها ألفاظ لها أكثر من مدلول واحد، سواء أكان ذلك في الألفاظ العلمية أم في الألفاظ الحضارية، كما في لفظ «Society» الذي قد يعني «المجتمع» وقد يعني «الجمعية»، وكما في لفظ «المكتب»، الذي قد يُراد به مرّة «مكان الكتابة»، ومرّة أخرى «مكان إدارة العمل»، وكان يستعمل في القديم بمعنى «المدرسة»، ولا يتّضح معنى المصطلح أحياناً إلاَّ إذا استعمل في سياق جملة توضح معناه. وقديماً نبّه على هذا أبو علي الفارسي (ت 377هـ) إذ يقول فيما ينسبه إليه ابن سيده: «اتفاق اللّفظين واختلاف المعنيين ينبغي ألا يكون قصداً في الوضع ولا أصلاً، ولكنّه من لغات تداخلت، أو أن تكون لفظة تستعمل لمعنى ثمّ تستعار لشيء فتكثر وتصير بمنزلة الأصل»⁽³⁸⁾.

لكن - مبدئياً - يجب علينا عند وضع المصطلح العلمي العربي أن نجد الجذور العربية للكلمات والمصطلحات المراد ترجمتها والتعبير عنها حتى نحافظ على نقاوة اللغة العربية وصفائها.

(37) محمد المنجي الصيادي: التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 105 - 106.

(38) ابن سيده: المخصّص، ج 13، المطبعة الأميرية الكبرى، بولاق، 1898 - 1904، ص 259.

ومن الناحية النظرية، فإنَّ هذا الرأي يبدو وجيهاً لولا أنَّ هناك صعوبات في تنفيذه. فالمصطلحات العلمية في تزايد مستمر يوماً بعد يوم حتى أصبح مجرد حصرها أمراً يصعب على المتخصصين، فملاحقة هذا التكاثر بلغة عربية أصيلة يبدو أمراً صعباً، لأنَّ هذه الموضوعات جديدة على العرب وأنَّ هذه العلوم جديدة حتى على الغربيين، فمن الصعب أن نوَفِّر الجذور العربية لهذه المستحدثات النظرية التي لم يكن للعرب بها علم.

واختلفت الآراء حول هذه النقطة، فهناك بحاثة يرون ضرورة الإبقاء على رموز وأرقام ومعادلات وعدم ترجمتها إلى العربية فتبقى على الأصل، وحجَّتهم أنَّها أصبحت عالمية أو شبه عالمية. ويعتقدون أنه من المستحسن الإبقاء عليها كما هي، فهي لا تختلف في لغات كالفرنسية والإنكليزية والألمانية، وعادة يرمز لها بحروف لاتينية متفق عليها دولياً. وهناك في هذا الصدد آراء أخرى تؤمن بأن لا ضير، ونحن في خضم حركة تعريب المصطلح العلمي، أن نستعمل كلمات مثل «تكنولوجيا»، و «راديو»، و «كومبيوتر» إلخ.. بدون تردد، وأنَّ ذلك لن يلحق ضرراً باللغة العربية. وهو في الوقت نفسه أفضل في رأيهم من استعمال كلمات مجازية أو مقارنة في معناها للكلمة الحضارية. ويبررون ذلك بأنه لا توجد أية لغة في العالم نقيّة خالية من كلمات غريبة دخلت عليها من لغات أخرى فأصبحت جزءاً منها⁽³⁹⁾.

ومهما اختلف الآراء، من المفيد أن يركِّز التوحيد المصطلحي على طرق أساسية، هي:

- 1 - اعتماد المصادر والمراجع الأساسية المتعلقة بالموضوع المطروق، من أجل التوثيق الصحيح للمعلومات.
- 2 - الافتراض المبدئي، أنَّ الترجمة ليست موحّدة وإنما هي ترجمات، وترجمة المصطلح الواحد بمتراجمات عدّة، أمر وارد لا بدّ من تسجيله والاقتناع به.
- 3 - إجراء مسح واستقراء المترجمات المتعلقة بميدان معيّن من ميادين العلوم والتقنيات الحديثة: وهذه العملية تفترض وجوباً التقصّي الشامل والعميق لجميع المصطلحات الموجودة والمتداولة، كتابة واستعمالاً، ومهما كان نوعها ومستواها، وذلك لإدراك ما أنشأه المفهوم الأصلي من مفاهيم حوله، باعتبار طبيعته، وميدانه، وكيفية استعماله.

- 4 - استخراج المصطلحات المترادفة التي لها صلة بالمفهوم الأصلي، وإقصاء المصطلحات التي لا صلة لها بالموضوع، ووضع المصطلحات الموحّدة في معجم متخصص في الميادين العلمية.

(39) جبريل الجروشي ومحمد جمال وفاء: «المصطلح العلمي بين التعريب والاستعمال»، بحوث المؤتمر العلمي الأول حول «الكتابة العلمية باللغة العربية»، مرجع سابق، ص 273.

5 - إخضاع المصطلحات المترادفة المنتقاة، إن وُجدت، مع مصادرها ومراجعتها المضبوطة لمبادئ التوليد المصطلحي المتفق عليها من خلال هيئة علمية واحدة معترف بها علمياً، تقرّ منهجية يتفق عليها لقبول مصطلحات مختارة اختياراً مسوّغاً بالأسانيد، حتى يتم ضمان الإجماع عليها، وبالتالي تواسلاً أفضل بين مستعملاتها.

قابلية اللغة العربية لتوليد المصطلح

إن دراسة اللغة العربية وصيغها وأساليب تعبيرها، توضح أنها تمتلك خصائص وقدرات وسبلاً تمكّنها من استيعاب المصطلحات العلمية المعاصرة، وإنتاج مصطلحات عربية جديدة، تواكب حركة التقدّم العلمي والتقني والفكري، وأهم هذه السبل: الاشتقاق، القياس، النحت، التوليد، التحديث، التعريب والترجمة⁽⁴⁰⁾.

أ - الاشتقاق: الاشتقاق هو استخدام الحركات في صوغ الكلمات من المادة على أساس قياس مطّرد، وهناك ثلاثة أنواع من الاشتقاق، يمكننا صوغ المصطلح منها، وهي: الصغير والكبير والأكبر⁽⁴¹⁾، ومن أجل هذا توصف اللغة العربية بأنها إشتقاقية، لأنها تتوصّل كلماتها عن طريق استخدام المادة بجميع الصور؛ لذا يعتبر الاشتقاق الوسيلة الرئيسة لوضع المصطلحات العلمية والفنية والتكنولوجية في اللغة العربية. وأن الإحصاءات حول ما وضع من مصطلحات عربية في جميع العلوم، تفيد أن هذه الوسيلة توفّر لمعجم العربية ما يقرب من 95٪ من مصطلحاته، بينما ما نسبته 4,5٪ من المصطلحات الموضوعية في العربية الحديثة هي من نصيب المعرّبات والدخيلات⁽⁴²⁾.

لكن يجب توحيد الاتفاق على استخدام الصيغ ومعانيها في نقل المصطلح، لأن الصيغ المتعددة المستعملة للإشارة إلى التصرّ الواحد تزيد في الترادف بدلاً من أن تخفف منه، كما ينبغي العمل على تقنين الصيغ المستعملة كمقابلات للسوابق واللواحق والجذور والصيغ الرابطة⁽⁴³⁾.

(40) الكتابة العلمية باللغة العربية، مرجع سابق، ص 233.

(41) الاشتقاق الصغير، هو نزع لفظ من آخر أصل منه، يشترط اشتراكهما في المعنى والأحرف والأصول وترتيبها. وهذا النوع هو أشهر أنواع الاشتقاق وأكثرها أهمية وفائدة لأنه أكثرها وروداً واستعمالاً في اللغة. ومثال ذلك: المصدر «كتابة»، فالفعل الماضي المجزء «كتب»، والمضارع «يكتب»، واسم الفاعل «كاتب»، واسم المفعول «مكتوب». وأمّا الاشتقاق الكبير، هو أن يكون بين الكلمتين تناسب في المعنى واتفاق في الأحرف الأصلية دون ترتيبها. مثل: حمد، مدح - جذب، جبد - طفا، طاف. (انظر: إميل يعقوب: فقه اللغة العربية وخصائصها، دار العلم للملايين، بيروت، 1982، ص 188-198). وفؤاد ترزي: الاشتقاق، دار الكتب، بيروت، 1968، والاشتقاق الأكبر: «هو أن يكون بين كلمتين تناسب في المعنى واتفاق في الأحرف الثابتة وتناسب في مخارج الحروف الصغيرة مثل نهق، نحق - عنوان، علوان»، المرجع السابق.

(42) محمد رشاد الحمزاوي: من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً، تونس، 1983، ص 89-113.

(43) محمد حلمي هليل: «التبويس المصطلحي في البلاد العربية»، ضمن ندوة: اللغة العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص 67.

ب - القياس: وهو الميزان الذي توزن به كل الصيغ المستنبطة من الالفاظ اللغوية، ويبين لنا الصحيح من الخطأ، كما يبين ما يقبل وما يرفض، وهو «طريق يسهل به القيام على اللغة، ووسيلة تمكّن الإنسان من النطق بآلاف الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل»⁽⁴⁴⁾. وعملية القياس هي استنباط صيغ لغوية جديدة لم تكن معروفة من قبل للتعبير عن معانٍ ودلالات جديدة طرأت على المجتمع، ولم تكن في اللغة الفاظ للتعبير عنها، من خلال فهم عميق لمفردات اللغة، ومعرفة دقيقة لكيفية تقاليد حروفها، يقول إبراهيم أنيس: القياس «ليس إلا استنباط مجهول من معلوم، فإذا اشتق اللغوي صيغة من مادة من مواد اللغة على نسق صيغة مألوفة في مادة أخرى، سُمي على هذا قياساً، فالقياس اللغوي هو مقارنة كلمات بكلمات، أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال، رغبة في التوسّع اللغوي، وحرصاً على اطراد القواعد اللغوية»⁽⁴⁵⁾.

ومن هذا يتّضح أنّ القياس أصبح ابتكاراً لالفاظ وصيغ جديدة بمعانٍ ودلالات جديدة لم تكن معروفة في اللغة، إلا أنه لا بدّ من وجود مناسبة ما بين هذه الالفاظ وقواعد اللغة العربية حتى لا تكون شاذة عن هذه القواعد خارجة عن أحكامها؛ وقد رأى أعضاء المجامع اللغوية أنّ القياس عنصراً مهماً من عناصر مصادر المصطلح العلمي والارتقاء باللغة وتنميتها، يقول توفيق شاهين: «وفي عصر النهضة الحديثة، وتأسيس المجامع اللغوية اتّجهت العناية إلى وسائل تنمية اللغة العربية، وجاء القياس في مقدّمة الأسباب الحقيقية للتنمية، وإن لم يكن فتحاً لباب القياس على مصراعيه... فاكتمل البعض باستنباط صيغ جديدة في صيغ قديمة وفي أضيق الحدود»⁽⁴⁶⁾. وهكذا بدأت مجامع اللغة العمل على إنعاش اللغة العربية بإحياء ألفاظها، وتطوير دلالات الالفاظ، كما أصدرت قرارات كثيرة في هذا الشأن، من بينها تنمية اللغة لتكون قادرة على التعبير عن مصطلحات العصر وفنونه»⁽⁴⁷⁾.

ج - النحت: وهو استخراج أو انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر، قصد الاختصار، على أن يكون هناك توافق في اللفظ والمعنى بين المنحوت والمنحوت منه، وهو في الواقع نوع من الاختصار، الذي عرفت اللغة العربية، قديماً، صوراً منه. وقد لجأ إليه العرب، في العصر الذهبي لحضارتهم، تعبيراً عن جمل كثر دورانها على الألسنة، فأشاروا إليها بهذا الاختصار، وأنواعه كثيرة، منها: النحت من كلمتين مثال: «جلمود»^(*) من (جلد وجمد)، «زمكان» (منحوتة من كلمتين: زمان ومكان)، و «عَبْشَمِي» (نسبة إلى

(44) مجلة اللسان العربي، مجلد 14، ج 1، ص 24.

(45) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الانجلو المصرية، ط. السابعة، 1985، ص 8.

(46) توفيق شاهين: عوامل تنمية اللغة العربية، مكتبة وهبة القاهرة، مرجع سابق، 1980، ص 67 - 68.

(47) أنظر: إبراهيم كايد محمود: «قدرة اللغة العربية على استيعاب مصطلحات العلم والثقافة»، ضمن بحوث المؤتمر العلمي الأول حول: الكتابة العلمية باللغة العربية، مرجع سابق، ص 131 - 132.

(*) وهو اسم الصخر القاسي.

عبد شمس)، والنحت من جملة كـ «المشكنة» (ما شاء الله كان)، و «الهيلة» (لا إله إلا الله)، و «الحيلة» (حي على الصلاة، حي على الفلاح)، وأما في العصر الحديث فقد وضع بعض المعنيين باللغة العربية والمصطلح العلمي والحضاري منحوتات جديدة، منها: «المصطلح الجدة» اختصاراً للمصادر الطبيعية اللامتجددة) و «الخامدُرسِي» (لما هو خارج المدرسة) و «الجُزُزِر» (للحزام الأخضر)⁽⁴⁸⁾.

إن هذه الألفاظ تبدو غريبة على الأذن العربية، لأنها متنافرة في أصوات الحروف، وأكثرها مخالف للأوزان الإشتقاقية العربية. وأن النحت لم يكن يوماً من وسائل نمو اللغة العربية وتطورها، ومن المعروف أن ما نحته العرب الخُص قبل الإسلام لم يتجاوز خمسة ألفاظ، استعملوها في النسبة إلى بعض أسماء القبائل المركبة تركيباً إضافياً، وهي: (تيملي، عبدري، عُبَشْمِي، عبقسي، مرقسي) نسبة إلى (تيم اللات، عبد الدار، عبد شمس، عبد القيس، وامريء القيس).

أما ما نحته بعضهم في العصر الإسلامي من الألفاظ على غرار «بَسْمَل» بمعنى (قال بسم الله الرحمن الرحيم)، و«حَمْدَل» بمعنى (قال الحمد لله رب العالمين) و «سَبْحَل» بمعنى (قال سبحان الله)، إنما هي أفعال، وتبقى ألفاظاً معدودات تُعد من النادر في القياس⁽⁴⁹⁾. ولكن يلجأ إليه لمعالجة الكلمات الأجنبية المتكوّنة من عنصرين، يفيد الأول معنى، والثاني معنى آخر. فيتكوّن منهما معنى ثالث جديد، ويكون العنصر الأول أحياناً صدرأ أو سابقة Prefixe، كما يكون العنصر الثاني أحياناً كاسعة أو لاحقة Suffixe، مثال ذلك: Hypersensibilité فرط الحساسية، و Antigene مولد المضاد - ف Hyper صدر و Gene لاحقة. وهذا كثير في لغات العلوم الأجنبية. ويمكن أن يُلجأ إلى النحت لاختصار كلمتين، واستخراج كلمة ثالثة تجمع بين معنييهما، مثال ذلك «كهرمغنطيسي» (من كهربائي - مغنطيسي).

والنحت لا يعتمد عليه في توليد المصطلح إلا عند الضرورة، لأنه يعسر وضع قواعد عربية له، تضبط ما يسقط منه من حروف، وما يتبقى منها عند التحام الكلمتين. ولقد فشلت كل المحاولات الرامية إلى تقنيته⁽⁵⁰⁾ وضبط قواعده التي كثيراً ما كان يسودها الاضطراب⁽⁵¹⁾. ولذلك ترجمت في غالب الأحيان الصدور واللاحق بمعانيها. وهكذا نجد أن الأسباب الداعية إلى تجنّب استعمال النحت، هي: غرابته على العربية،

(48) وجيه السمان: «النحت»، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 57، العددان (1 و2)، سنة 1982، ص 92 - 114، والمجلد 57، العدد 3، سنة 1982، ص 343 - 364. وفيه كفاية للإحاطة بالموضوع والاطلاع على أمثلة حية مطبقة على المصطلحات في مختلف العلوم والتكنولوجيا.

(49) جميل الملايكة: «المصطلح العلمي ووحدة الفكر»، ضمن بحوث ومناقشات ندوة: اللغة العربية والوعي القومي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984، ص 244.

(50) رمسيس جرجس: «النحت في العربية»، مجلة مجمع القاهرة، مجلد 13، ص 61 - 78.

(51) محمد رشاد الحمزاوي: العربية والحدثة أو الفصاحة فصاحات، مرجع سابق، ص 171 - 213. والمنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، مرجع سابق، ص 43 و44.

وثقله، ومخالفته للذوق العربي⁽⁵²⁾. وبالتالي، فإن إقرار النحت يناقض فكرة توحيد المصطلح العربي. وإذا كانت اللغات الأوروبية (الصاقية) تنقاد إلى النحت فلا يعني ذلك أن ننجر وراءها، فلغتنا هي لغة (اشتقاقية) وليس من طبيعتها النحت.

د - التوليد: ومن الوسائل التي تعمل على تنمية اللغة وازدياد مصطلحاتها العلمية ظاهرة التوليد، وهو ناتج عن اشتقاق صيغة جديدة من كلمة أصلية معروفة في اللغة، أي أنه «استعمال الناطقين للغة لفظاً لم يكن ممّا روي عن العرب في القرون الثلاثة الأولى، التي توصف بأنها عصر الرواية، وهو العصر الذي اعتمد العلماء فيه كل ما روي من اللغة عن العرب»⁽⁵³⁾. ويطلق على عملية إحياء الألفاظ القديمة وتحديثها باستعمالها للتعبير عن حاجات العصر «وكان المقصود منه غالباً مرادف الاشتقاق، ولكنه اشتقاق مرتبط بفترة زمنية معينة، وهو في الواقع أوسع معنى من الاشتقاق لأنه يطلق على عملية استخراج اللفظ الجديد أو عملية استعمال اللفظ القديم في المعنى الجديد، سواء كان اللفظ عربي الأصل، أم كان معرباً»⁽⁵⁴⁾. ويرى عبد الصبور شاهين أن للتوليد خمسة أشكال هي⁽⁵⁵⁾: (1) التوليد الذي يأتي على أساس قاعدة يطردها أصحاب اللغة لضرورة تعبيرية. (2) التوليد الإبداعي الذي يأتي على صورة نحت من كلمتين أو أكثر. (3) توليد يقوم على جرس الصوت ومحاكاته. (4) التوليد الذي يتم على أساس التوسع في الدلالة، بطريق المجاز أو مطلق التوسع. (5) التوليد الاشتقاقي. وكل واحد من هذه الأشكال عبارة عن توليد للفظ أو كلمة بطريقة معينة الغرض منه إنماء اللغة لتكون قادرة على التعبير عن مصطلحات العصر ومستجداته⁽⁵⁶⁾. ومن أمثلة الألفاظ المولدة: «جلسة»، «فيلسوف»، «خريطة»، «مسرح»، «ضريبة»، «إقطاع»، «هيئة»، «توقيع».

هـ - التحديث: بدأ التحديث مع عصر النهضة الحديثة، أي نهاية فترة التوليد، وما زال مستمراً حتى اليوم، والألفاظ المحدثه هي «الألفاظ التي استعملها المحدثون في العصر الحديث وشاعت في لغة الحياة العامة»⁽⁵⁷⁾، وهي الألفاظ التي يتناولها الاستعمال اليومي، فيستعملها الأدباء والشعراء والصحافيون، رجال الأعمال وعامة أفراد المجتمع، وقد اهتم بها مجمع اللغة بالقاهرة، وأجاز منها أعداداً كبيرة ظهرت في المعجم الوسيط، غير أن ألفاظاً كثيرة يتم تداولها لم يأت المعجم الوسيط على

(52) مصطفى الشهابي: «مدى النحت في اللغة العربية»، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد 34، عدد 4، سنة 1959، ص 545.

(53) عبد الصبور شاهين: العربية لغة العلوم والتقنية، دار الإصلاح بالدمام، ط. الأولى، 1983، ص 345. انظر أيضاً:

Louis Guilbert: La créativité lexicale, Larousse, paris, 1975, p. 58-102.

(54) عبد الصبور شاهين، المرجع السابق نفسه والصفحة نفسها.

(55) المرجع السابق نفسه، ص 346 و 347.

(56) انظر: الكتابة العلمية باللغة العربية، مرجع سابق، ص 132.

(57) عبد الصبور شاهين: العربية لغة العلوم والتقنية، مرجع سابق، ص 357.

ذكرها، وهي بحاجة إلى دراسة وتحديد وضعها داخل المعجم، مما يعني «أن عملية التحديث تحتاج إلى رصد دقيق يتتبع ما يجد على اللسان، وبخاصة في مجال الحرف والصناعات»⁽⁵⁸⁾. وعملية التحديث هي رصد الألفاظ المستعملة في عصرنا الحاضر ولها دور كبير في تكثير المفردات، وهو ما يجعل اللغة قادرة على مواكبة التطور الحضاري وصوغ المصطلح من خلال المفهوم الدلالي للألفاظ، إذ إن المفهوم «يرتبط ارتباطاً متيناً بأرضه وموضعه الذي نشأ فيه، لا يفارده إلا وتعرض حتماً لتشويه، وعلينا أن نعلم أن المفاهيم العلمية ضاربة في الخصوصية، غير قابلة لأن يتحول بعضها إلى بعض»⁽⁵⁹⁾. وبالتالي فإن المصطلح العلمي المحدث هو خلاصة استيعاب المفهوم الذي يعبر عنه، فقبل أن نلتمس طريقنا إلى تحديث المصطلحات وإنشائها نمر عبر بوابة اللغة بكل ما تحمله من رموز وعلامات وألفاظ تحضر بأشكال مختلفة وتفرض هيمنتها حيناً، وتعلن عن انسجامها وتمرداً أحياناً أخرى، محدثة تغييرات حاسمة في نظام الأفكار وصيغ التعبير المتداولة، علماً أن أغلب الألفاظ التي ذكرت في المعجم الوسيط باعتبارها محدثة لا تخرج عن كونها دلالات ألفاظ تطورت إما بتوسيع الدلالة، أو بتضييقها، أو بغموضها، أو وضوحها، مع إلتماس أية مناسبة لنقل الدلالة إلى مسمى جديد. ومن أمثلة المحدث: «براد»، «مبارزة»، «جرار»، «دبوس»، «مرجع»، «أركان».

و - التعريب: يعني إدخال اللفظ الأجنبي في اللغة العربية، أي كتابته بحروف عربية، وإعطائه حكم اللفظ العربي، سواء أمكن جعله على وزن من الأوزان العربية أم لا. ومنهم من رأى بإخضاع المفردات الأجنبية للأوزان العربية، «وهذه المسألة كثر الكلام حولها، فمن قائل بتعريب الألفاظ الأجنبية الجديدة على صيغ وأبنية توافق البناء العربي، ومن قائل بوجوب وضع كلمات عربية جديدة تدل على معاني الكلمات الأجنبية الأصلية في لغاتها»⁽⁶⁰⁾، ولكن الرأي انتهى إلى أن تقدم الترجمة أولاً ثم يأتي التعريب بعدها، بحيث يبحث في اللغة العربية عن أسماء للمسميات الحديثة بأي طريق من الطرق الجائزة لغة، فإذا لم يتيسر ذلك بعد البحث الشديد يُستعار اللفظ الأجنبي بعد صقله ووضعه على مناهج العربية، ويُستعمل في اللغة الفصحى بعد أن يعتمد المجمع اللغوي⁽⁶¹⁾.

وللتعريب دلالات رئيسية نجملها في يلي⁽⁶²⁾:

1 - التعريب هو نقل الكلمة الأجنبية ومعناها إلى اللغة العربية كما هي دون تغيير

(58) المرجع السابق نفسه، ص 364.

(59) عمر الشارني: المفهوم في موضعه أو في العلاقة بين الفلسفة والعلوم، دار الجنوب للنشر، تونس، 1992، ص 26.

(60) علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح (المصطلحية)، ط. الأولى، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، العراق، 1985، ص 169.

(61) كارم السيد غنيم: «استيعاب العربية لمصطلحات العلوم العصرية»، في بحوث المؤتمر العلمي الأول حول: الكتابة العلمية باللغة العربية، مرجع سابق، ص 235.

(62) إبراهيم خورشيد: الترجمة ومشكلاتها، ط. الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1985، ص 115.

فيها، أو مع إجراء تغيير وتعديل عليها، وعند نقل اللَّفْظ الأجنبي كما هو إلى اللغة العربية يسمَّى «دخيلاً»، وعند تغييره يُسمَّى «معرباً»، ومن أمثلة «دخيل»: «الأكسجين»، «الإلكترون»، «فيلم»... ومن أمثلة المعرب، «التليفون»، «التلغراف»، يُطلق على كل هذا «الإقتراض اللغوي» أو «الإستعارة اللغوية»، وهي عملية تمارسها اللغات باستمرار، إذ تقترض اللغة ألفاظاً معينة من لغات أخرى للتعبير عن مفاهيم جديدة لم يعهدها الناطقون بتلك اللغة من قبل.

2 - التعريب هو نقل معنى نصٍّ من لغة أجنبية إلى اللغة العربية، وقد يتألف النص من فقرة أو كتاب كامل، والتعريب بهذا المعنى مرادف للفظ (الترجمة).

3 - التعريب هو استخدام اللغة العربية لغة للإدارة أو التدريس أو لكليهما.

4 - التعريب هو إتخاذ بلد بأكمله اللغة العربية لغة حضارية له، أي تصبح لغة التخاطب والكتابة فيه، وتمثّل الثقافة العربية.

ويمكن اختصار مصطلح التعريب بأنّه استخدام العرب اللفظاً أجنبيةً على طريقتهم في النطق واللفظ، وبذلك يصير التعريب اللفظ عربياً، ويضمّه إلى مِلاك اللغة، أو هو تطويع الكلمة وتنعيمها لتناسب النطق العربي، وعن هذه الطريقة دخلت اللغة العربية آلاف الألفاظ الأجنبية التي سُمّيت مُعرّبة. والمعرب، هو اللَّفْظ الأجنبي الذي غيّر العرب بالنقص أو الزيادة، أو القلب⁽⁶³⁾، وإن شئت فهو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعية لمعانٍ في غير لغتها.

واللغة العربية عبّرت عن علوم العصر سابقاً، وتمكّنت من إيجاد المصطلحات العلمية والثقافية التي كانت تنقصها من خلال التعريب، ويقول إبراهيم السامرائي: «إنّ توفير المصطلح العلمي ممكن، وقد دلّت التجربة على ذلك، ولدينا طريقتان إلى ذلك: الطريق الأوّل هو التعريب، وهو جعل المصطلح الجديد على هيئة الأبنية العربية ما أمكن ذلك. ولنا في مصطلحات القدامى خير دليل يرشدنا إلى إمكان تحقيق الموضوع، فقد عربوا المصطلحات الأعجمية فقالوا الموسيقى والفلسفة والهيولى والجغرافيا والكيمياء والفيزياء وغيرها»⁽⁶⁴⁾. واستخدام التعريب كان ولا يزال مصدراً مهماً من مصادر إثراء اللغة العربية بالمصطلحات العلمية الحديثة، غير أنّ عملية التعريب ليست سهلة يستطيع أن يقوم بها من يريد، بل هي عملية دقيقة تقوم على أسس معينة، بعد دراسة متأنية مدققة بعيدة عن الارتجال، كما يجب أن يقوم بالتعريب لجنة من الخبراء المختصين، لذا كان إنشاء مكتب تنسيق التعريب⁽⁶⁵⁾ بالرباط أمراً ضرورياً.

(63) المعجم الوسيط، صادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة، طبعة ثانية، قام بإخراجه إبراهيم أنيس وعبد الحليم منتصر، وعطية الصوالحي، ومحمد خلف الله أحمد، 1392هـ/1972م.

(64) إبراهيم السامرائي: تنمية اللغة العربية في العصر الحديث، مطبعة الجبلابي، القاهرة، 1973، ص 61.

(65) أنشئ مكتب تنسيق التعريب عام 1961، واشتهر اسمه حتى سنة 1965 بتعريف محدد «المكتب الدائم لمؤتمر التعريب». أنظر: محمد المنجي الصيادي: التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 184.

ز - الترجمة: وهي النقل من لغة إلى أخرى، أي نقل اللفظ الأجنبي مع إيجاد مقابل له في العربية، فهي بهذا تختلف عن التعريب؛ أي أن الترجمة هي إيراد معاني المصطلح العلمي الأجنبي بعبارات عربية سليمة، بالقدر الذي يقرب المعنى إلى الذهن ودون أن ينصرف إلى معنى سواه. أما التعريب، فيتلخص في نقل اللفظ الأجنبي إلى العربية وفق أحكامها وأصولها، وأن كليهما يسهمان في وضع المصطلح العلمي.

ووضع المصطلح العربي يستند في الأغلب إلى المصطلح والمفهوم الاجنبيين، لذا، فإن وضعه يعدّ من قبيل الترجمة، ولا بدّ لمن يضعه إما أن يكون مترجماً متخصصاً أو أخصائياً قادراً على الترجمة وملماً باللغات، وأن يكون ذا دراية باللغة التي ينقل عنها ومتدوّقاً في اللغة التي يترجم إليها⁽⁶⁶⁾، ومما يؤكد هذا القول أن المعاجم العلمية العربية أحادية اللغة نادرة جداً، وقاصرة، وتفوقها عدداً المعاجم المتعددة اللغات، أي التي تعتمد على المقارنة بين لغتين أو أكثر، وبالتالي على عملية الترجمة⁽⁶⁷⁾.

ويقول عبد الصبور شاهين: «إذا كان مفهوم الترجمة يعني نقل اللفظ الأجنبي إلى العربية بوساطة استبدال مقابل عربي به، مساوٍ له في الدلالة، أو مقارب في حالات معينة، فإنّ هذا المفهوم لا ينبغي أن يختلط بمفهوم التعريب، الذي هو استخدام اللفظ الأجنبي في العربية في حالة تعذر الحصول على مقابل عربي له، بشروط التعريب المعروفة... وإذا نحن قبلنا اللفظ الأجنبي كما هو، دون أدنى تغيير، لم يكن ذلك تعريباً للفظ، بل يعتبر إدخالاً له كما هو، فهو الدخيل، ومنه ألفاظ: التلفون، والتلفزيون، والترموتر، والاتوموبيل... وهي ألفاظ تنطق بنفس عناصرها النطقية في لغتها الأصلية»⁽⁶⁸⁾.

وما يعترض تعريب المصطلحات من مشاكل هو نفسه ما يعترض طريق ترجمتها، فالترجمة علم له أصوله وقواعده وقوانينه، ليس من السهولة أن يقوم به من يشاء، وفي غالب الأحيان تتم الترجمة في البلدان العربية، من قبل أفراد غير متخصصين في مجال هذا العلم، بل يقوم عليها من يرى في نفسه القدرة على ذلك ويترجم ما يحلو له من مؤلفات أو كتب، وكثيراً ما نقرأ كتاباً ترجم في مصر، مثلاً، ثم نجد الكتاب نفسه قد تُرجم في لبنان، مع تباين واضح بين ترجمتي الكتاب، لأن الترجمة هي فهم المترجم للنص، واستخدامه لقاموسه اللغوي للدلالة على الألفاظ والمصطلحات الأجنبية، وكما هو معروف فإنّ لكل فرد من أفراد المجتمع قاموسه اللغوي الخاص يستمدّ منه ما يعبر به عن أفكاره؛ لذا، كان لا بدّ من ضبط عملية الترجمة حتى تستطيع أن تسهم

(66) نبيل راغب: دليل النقد الأدبي، القاهرة، 1977، ص 55.

(67) محمد ديداوي: «التكوين المصطلحي أساس التوحيد والتقييس»، ندوة «التوحيد والتقييس المصطلحيان في النظرية والتطبيق»، 13 - 17 آذار، تونس، 1989.

(68) عبد الصبور شاهين: العربية لغة العلوم والتقنية، مرجع سابق، ص 386.

في إثراء اللّغة العربية بالمصطلحات العلميّة الحديثة، وذلك بإنشاء مراكز متخصصة لهذا الغرض، ومنع الافراد من الترجمة، والتنسيق التام بين البلدان العربيّة والهيئات العلميّة المتخصصة فيها.

ولكن عندما نتحدث عن قدرة اللغة العربية والوسائل اللغويّة التي تستخدم في توليد المصطلحات العلميّة الجديدة، كالاشتقاق والتحديث والتعريب والترجمة وغيرها.. فإنّ ذلك لا يعني بأن هناك منهجيّة موحّدة في هذا الخصوص، فهناك من المصطلحيين العرب من يصرّ على توليد المصطلحات عن طريق الاشتقاق والمجاز ويرفض استخدام التعريب من أجل الحفاظ على نقاوة اللغة وفصاحتها، وهناك من يرى أنّه لا بدّ من استخدام التعريب بغزارة من أجل الإسراع في نقل المفاهيم العلميّة المتزايدة، وأنّ العربيّة قد أفادت من الدّخيل والمعرّب في مختلف عصورها؛ وكلّ هذا أدّى إلى اضطراب في وضع المصطلحات، كما أدّى في بعض الأحيان إلى الترادف، حيث يقف المصطلح المشتق والمصطلح المعرّب جنباً إلى جنب كما في «البرقيّة والتلغراف» - و «الهاتف والتلفون»، و «المذياع والراديو»⁽⁶⁹⁾.

هكذا، يتضح مكان اللّغة العربيّة في توليد المصطلحات العلميّة التي تناسب مجال الاختصاص، ومدى ملاءمتها لروح العصر، في ظلّ التقدّم العلمي والتغيّر الدلالي للألفاظ، إضافة إلى الألفاظ والكلمات المستحدثة التي هي نتاج حضارة العصر، خصوصاً بعد أن قرّضت علينا أنماط جديدة من المخترعات والصناعات لم نكن نعلمها من قبل، وكان لهذا السيل من الكلمات والمصطلحات العلميّة أثر كبير في إحساس بعض الباحثين بأنّ اللغة العربية قاصرة عن استيعاب هذه القضايا. علماً أنّ اللغة العربيّة تتّسم بسمات متعدّدة⁽⁷⁰⁾، سواء في حروفها أو في مفرداتها أو إعرابها، أو في دقة تعبيرها، تؤدّي أغراض توليد المصطلح العلمي، وتكون لغة العلم والتقنيّة⁽⁷¹⁾، وأنّ المشكلة ليست في اللّغة العربيّة وإنّما قصور العرب عن وضع منهجيّات عامّة لضبط التوليد المصطلحي.

(69) مجلّة اللسان العربي، عدد 27، سنة 1986، ص 84.

(70) هذه السمات جعلت المؤرخ «أرنست رينان» يقف مدهوشاً أمام اللّغة العربية، ليقول: «من أغرب المدهشات أن تثبت تلك اللّغة القويّة، وتصل إلى درجة الكمال وسط الصحارى عند أمة من الرّحل، تلك اللّغة التي فاقت أخواتها بكثرة مفرداتها ودقّة معانيها، وحسن نظام مبانيها، وكانت هذه اللغة مجهولة عند الأمم، ومن يوم علّمت ظهرت لنا في حل الكمال لدرجة أنّها لم تتغيّر أيّ تغيّر يُذكر، حتى أنّها لم يعرف لها في كلّ أطوار حياتها لا طفولة ولا شيخوخة». انظر: محمد الخضر حسين: دراسات في العربيّة وتاريخها، مكتبة الفتحة، دمشق، 1960، ص 14.

(71) يذكر المستشرق الأميركي وليم رول: «أنّ اللغة العربية من اللّين والمرونة ما يمكّنانها من التكيف وفق مقتضيات هذا العصر، وهي لم تتقهقر فيما مضى أمام أيّة لغة أخرى من اللّغات التي احتكّت بها، وهي ستحافظ على كيانها في المستقبل كما حافظت عليه في الماضي». انظر: أنور الجندي: اللغة العربيّة بين حماتها وخصوصها، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1969، ص 28.

خاتمة

ما يمكن قوله في خاتمة هذا البحث، هو أنَّ قضية المصطلح تشكّل عائقاً عسيراً يواجه كلَّ المختصّين في جميع الفروع التقنيّة والعلميّة، وتفرض عليهم الإسهام في الابتكار اللغوي وترويج المصطلحات التقنيّة والفنيّة التي وضعوها، وتجاوز المبادئ والقواعد التي اعتمدها في توليد المصطلح، لأن المبادئ المعتمدة لم تخرج عمّا فرض على القواعد من قيود، فكانت في الغالب نتيجة تصوّر اللّغة على ما يُراد لها أن تكون عليه، وليس نتيجة الواقع الذي هي عليه بالفعل، لذلك لم تؤدّ إلى إكساب المصطلح المولّد الدقة والخصوصيّة، وأنّ القواعد لم ترقّ إلى مستوى القواعد النظرية القائمة على جهاز نظري وجهاز مفهومي، ممّا أدّى إلى عدم توليد مصطلح عربي نام متطوّر مواكب لتطوّر المفاهيم والأشياء، لأنّها قواعد منتقاة لم تراعى في اعتمادها قدرات اللّغة الحقيقية على التطوّر.

ويبقى أن تأخذ مسألة المصطلح العلمي العربي مأخذ الجدّ، فالمصطلحات العلميّة التي تضعها المجامع اللغويّة تُعدّ مجهوداً عظيماً، ولكنها تحتاج إلى المراجعة والتدقيق والتفتيح والتخصّص، من خلال منهجيّة عامّة في التوليد المصطلحي، تكون ذات أسس نظرية وتطبيقية واضحة متكاملة، تراعي خصوصيات تولّد الوحدة المعجميّة المتخصّصة، وطاقت اللغة على التطوّر والتوليد - خصوصاً أنّ المصطلح العربي المولّد ما زال يعتمد المصطلح الأجنبي مرجعاً أساسياً - وينبغي أن يוכל الأمر إلى مؤسّسة مختصة في المعجميّة وعلم المصطلح، يعيّن فيها أناس ذوو خبرة وتخصّص، وتكون هذه المؤسّسة هي القادرة على تعميق النظر في أسس المعجميّة العربيّة العامة والمختصة، تجمع المصطلحات، القابلة للتداول، في معجم يُضاف إليه باستمرار مستدرك كلّما دعت الحاجة إلى ذلك ليُصار إلى اعتماد هذه المصطلحات في الوطن العربي، لأنّ الصفات التي عادة ما تنسب إلى المصطلح كقدرته الإجرائية وإمكانية استعارته من مجال إلى آخر أو من ثقافة إلى أخرى، تظلّ غير مضبوطة، وكلّ اتكاء أو إسناد منهجي كامل على مثل تلك الصفات قد يجعل البحث العلمي يتحوّل إلى مجرد هذيان مغلف بمجموعة من الألفاظ الغامضة والمبهمة. وأنّ عدم استقرار المصطلح، وتراكمه وتداخله وغموضه وإبهامه كلّها عوائق في طريق البحث العلمي بسبب غياب المنهجية الموحّدة في وضع المصطلحات، وهذا يتطلّب تصوّر نظرية عامّة في الإبداعية المعجميّة تكون نظرية توليد الوحدة المعجميّة المخصّصة جزءاً منها، وفي إطار تلك النظرية يمكن فهم قواعد التوليد المصطلحي والمبادئ الضابطة له فهماً دقيقاً، لأننا لن نستطيع صنع الشخصية المتميّزة في المستقبل بدون الفهم الدقيق للمصطلحات، ولأن المصطلح ينتمي دون ريب إلى المنظومة العلميّة والفكرية والفلسفية للمحيط الذي يولد فيه.

المصادر والمراجع

- ابن سيده: (أبو الحسن علي بن إسماعيل): المخصص، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1978.
- ابن فارس (أحمد): معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1366هـ - 1371هـ.
- ابن منظور (جمال الدين الأنصاري): معجم لسان العرب، دار صادر وبيروت، بيروت، 1955.
- أنيس (إبراهيم): من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1985.
- ترزي (فؤاد): الاشتقاق، دار الكتب، بيروت، 1968.
- الجندي (أنور): اللغة العربية بين حماتها وخصومها، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1969.
- حسين (محمد الخضر): دراسات في العربية وتاريخها، مكتبة الفتح، دمشق، 1960.
- الحسيني (أيوب): معجم الكليات، تحقيق عدنان الدرويش ومحمد المصري، وزارة الثقافة السورية، 1983.
- الحمزوي (محمد رشاد): العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، تونس، 1982.
- الحمزوي (محمد رشاد): «المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية»، بحث منشور في حوليات الجامعة التونسية، جزء 14، سنة 1977.
- الحمزوي (محمد رشاد): من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً، تونس، 1983.
- الحمزوي (محمد رشاد): المنهجية العامة لترجمة المصطلح وتوحيدها وتنميطها، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986.
- خورشيد (إبراهيم): الترجمة ومشكلاتها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985.
- راغب (نبيل): دليل النقد الأدبي، القاهرة، 1977.
- الزبيدي (مرتضى بن محمد): تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الستار أحمد فراج وآخرين، راجعته لجنة فنية من وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، 1965 - 1977.
- السامرائي (إبراهيم): تنمية اللغة العربية في العصر الحديث، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، 1973.
- السعمران (محمود): اللغة والمجتمع: رأي ومنهج، القاهرة، 1958.
- السودا (يوسف): الأحرفية، بيروت، 1960.
- الشارني (عمر): المفهوم في موضعه أو في العلاقة بين الفلسفة والعلوم، دار الجنوب للنشر، تونس، 1992.
- شاهين (توفيق): عوامل تنمية اللغة العربية، مكتبة وهبة، القاهرة، 1980.
- شاهين (عبد الصبور): العربية لغة العلوم والتقنية، دار الإصلاح بالدمام، 1983.
- الشهابي (مصطفى): المصطلحات العلمية في القديم والحديث، القاهرة، 1955.
- الصالح (صبحي): دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، 1960.
- صمود (حمادي): «معجم لمصطلحات النقد الحديث»، حوليات الجامعة التونسية، جزء 14، سنة 1977.

- الصيادي (محمد المنجي): التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980.
- عبد النور (جبور): المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، بيروت، 1979.
- القاسمي (علي): مقدمة في علم المصطلح، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، العراق، 1985.
- المؤتمر العلمي الأول حول: الكتابة العلمية باللغة العربية (واقع وتطلّعات)، جامعة العرب الطّبيّة - بنغازي، ومعهد الإنماء العربي، بيروت، واليونسكو، 1990.
- مجلة الفكر العربي المعاصر، عدد 60/61، بيروت، 1989.
- مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بفاس (المغرب)، عدد خاص، 1988.
- مجلّة اللسان العربي، تصدر عن مكتب تنسيق التعريب، الرباط، (المجلّد 11، جزء 1)، سنة 1973؛ والمجلّد 14، جزء 1) سنة 1974؛ والعدد 27، سنة 1986).
- مجلة مجمع اللّغة العربية بالقاهرة (عدد 1، سنة 1934؛ و8، سنة 1955).
- مجلة مجمع اللّغة العربية بدمشق (مجلّد 34، عدد 4، سنة 1959؛ والمجلّد 52، جزء 4)، سنة 1978؛ والمجلّد 60، جزء 4)، سنة 1978؛ والمجلّد 57، العددان 1 و2 سنة 1982.
- مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة: مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاماً، القاهرة، 1984.
- مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة: المعجم الوسيط، ط. الثانية، قام بإخراجه إبراهيم أنيس وآخرون، القاهرة، 1982.
- المسدي (عبد السلام): الأسلوب والأسلوبية، تونس، 1977.
- المسدي (عبد السلام): قاموس اللسانيات، تونس، 1984.
- ندوة «التوحيد والتقييس المصطلحيان: في النظرية والتطبيق»، تونس من 3 - 7 آذار، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1989.
- ندوة «اللغة العربيّة وتحديات القرن الحادي والعشرين»، البحرين، من 11 - 14 سبتمبر، 1995، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1996.
- ندوة «اللغة العربيّة والوعي القومي»، 28 و29 سبتمبر 1983، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة 1984.